أسئلة وأجوبة بشأن استجابة منظمة العمل الدولية إلى التحديات في العالم العربي

تستضيف منظمة العمل الدولية بتاريخ 8 تموز/ يوليه اجتماعاً بشأن "العالم العربي: نحو حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية"، يضم ممثلين عن بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعن المجتمع الدولي والجهات المانحة والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بصفة عامة. ويتمثل أساس المناقشات في وثيقة معلومات أساسية تحمل عنوان "التحديات في العالم العربي: استجابة منظمة العمل الدولية" تتناول استراتيجية منظمة العمل الدولية واستجابتها. وتقدم تلك الوثيقة أرقاماً واتجاهات بشأن وضع العمالة وتجيب على سلسلة من التساؤلات حول استحداث فرص العمل اللائق في المنطقة. وأخيراً تُعرَضُ سلسلة من المذكرات النظرية، تغطي المجالات التي التمست فيها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المساعدة من منظمة العمل الدولية. وتضطلع المنظمة بتنمية عملها في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي تسعى إلى الحصول على تمويل إضافي لبعض تلك البرامج

ما هي الأسباب المشتركة الرئيسية التي يكشف عنها التقرير الكامنة وراء الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة بلدان عربية ؟

لقد كانت الانتفاضات الشعبية نتيجة لتفاقم الفقر والبطالة وانعدام المساواة والاستبعاد، وقد ترتبت هذه العوامل بنفسها عن عجز طويل المدى في الإدارة الديمقراطية والحرية الأساسية والحوار الاجتماعي. ويبين التقرير أن البطالة تمثل دون شك مسألة محورية في الأزمة. فرغم النمو الاقتصادي، لم يُستحدَث ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب الوافدين الجدد إلى أسواق العمل، أو أن الوظائف حيثما وُجدت كانت ذات نوعية متدنية، وقد شَغل العمال المهاجرون البعض منها. وتعد بطالة الشباب بصورة خاصة تحدياً رئيسياً.

هل يُمكِنكُم إعطاؤنا فكرة عن حجم مشاكل البطالة بالنسبة إلى الشباب ؟

يعتبر معدل البطالة في صفوف الشباب العرب هو الأعلى في العالم (إذ يصل إلى نسبة 23.6 في المائة في شمال أفريقيا و21.1 في المائة في الشرق الأوسط، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 12.6 في المائة). ويعد الشباب أكثر عرضة للبطالة بأربعة أضعاف مقارنة بالبالغين. وفي سنة 2010، لم يكن يعمل حتى النصف من أصل كل 100 شخص قادر على العمل. وبلغت مستويات البطالة نسبة 9.8 في المائة في شمال أفريقيا ونسبة 10.1 في المائة في الشرق الأوسط في نفس السنة، وسُجلت أرقام عالية لاسيما في صفوف النساء (من 15.0 إلى 17.0 في المائة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط على التوالي، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 6.5 في المائة). وقلة فرص العمل في القطاع المنظم إلى جانب البطالة الجزئية غالباً ما تدفعان بالناس إلى القطاع غير المنظم. وقلة الوظائف عالية الجودة تعني أن أزيد من أربعة أشخاص من أصل كل عشرة أشخاص عملوا في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سنة 2009 كانوا يشغلون وظائف ضعيفة.

بالاستناد إلى هذه الأرقام، هل يجوز القول بأن البطالة الجزئية والفقر يستمران بشدة ؟

هذا أمر لا شك فيه. ولكن ثمة تباينات محلية كبيرة في درجات الفقر في كل بلد على حدة. ويشير التقرير إلى أن التقدم الملموس الذي أحرزته العديد من البلدان على الصعيد الوطني في سبيل تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية يخفي تباينات حادة على الصعيد المحلي. وتشمل تلك التباينات نقص الهياكل الأساسية، ووصولاً محدوداً إلى الخدمات والتعليم وانعدام المساواة في الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات. وتدور البلدان المتضررة في حلقة مفرغة: فوضعُها يعوق أوجه التحسن في الإنتاجية والإنتاج، مما لا يترك المجال لتزايد الدخل ويؤدي بالتالي إلى تفاقم ضعفها.

ما هي الأسباب الرئيسية في عجز العمل اللائق في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؟

يذكُر التقرير عدة أسباب كالنقص المزمن في عدد موظفي خدمات التوظيف العامة، وغياب بيئة مؤاتية لإنشاء وتطوير منشآت بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة، والهجرة غير المنظمة، ونقص معايير العمل، وأوجه الضعف في الحوار الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، كان الارتفاع في مستويات الإنتاجية متدنياً رغم ما تحقق من إنجازات في مجال التعليم. ولكن في الغالب جداً ما يفتقر خريجو المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب المهنيَّين إلى المهارات اللازمة في أسواق العمل التنافسية. ونتيجةُ ذلك هي أن نسبة الشباب الموجودين خارج نطاق المدرسة وخارج نطاق العمل على حد سواء (60 في المائة) تفوق في البلدان العربية ما تبلغه في أي منطقة نامية أخرى.

كيف تستجيب منظمة العمل الدولية إلى بعض هذه التحديات ؟

لقد كانت الحاجة إلى العدالة الاجتماعية والعمل اللائق أمراً محورياً في مطالب الموجة الحالية من الحركات الشعبية. وتعد منظمة العمل الدولية بمكانتها المثالية خير من يدعم البلدان العربية، بوضع العمل والعمالة اللائقين في صميم السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية. فاستراتيجيتنا تستجيب إلى تحديات فورية فيما تعالج أيضاً مسائل هيكلية تتطلب استجابات على المدى المتوسط إلى المدى الطويل.

على ماذا ينصب القدر الأكبر من تركيزكم ؟

تنصب استجابة منظمة العمل الدولية على تعزيز فرص العمالة من خلال زيادة استخدام الموارد المحلية، والاستثمار كثيف اليد العاملة والوظائف المتعلقة بحماية البيئة، وتعزيز قدرة البلدان على الحد من الاستضعاف، والاستناد إلى استراتيجيات التكيف القائمة لشبكات السلامة الاجتماعية والوظيفية من أجل ضمان تنفيذ مفهوم أرضية حماية اجتماعية واسعة.

ويتمثل تحد آخر في تقوية الحوار الاجتماعي وتوسيع نطاقه بغية ضمان عملية تحول ديمقراطي وتعزيز سيادة القانون، ما دامت الاستراتيجية قائمة على الحقوق، مع أخذ معايير العمل الدولية وتعزيزها كأسس والسعي إلى استخدامها في ترشيد التنمية.

ألا زلتم تواصلون تنمية البرامج ؟

تتوسع برامج منظمة العمل الدولية الرامية إلى تعزيز عمالة الشباب في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعمل مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية قصد تحسين الانتقال من المدرسة إلى العمل، وتشجيع سياسات سوق العمل النشطة وروح تنظيم المشاريع. وتشارك منظمة العمل الدولية في إعادة هيكلة إدارة ومؤسسات سوق العمل، مما يدعم قيام نقابات عمال ومنظمات أصحاب عمل ديمقراطية.

ويشكل دعم القطاع الخاص كذلك أحد الشواغل الرئيسية، مع التركيز على تشجيع بيئة ملائمة للمشاريع والمساعدة على تنمية المنشآت بالغة الصغر والصغيرة.

وأخيراً، إننا نسعى حالياً إلى الحصول على تمويل إضافي من أجل مقترحات محددة (بمبلغ إجمالي يبلغ 90100000 دولار أمريكي) في الجزائر والبحرين ومصر والأردن والمغرب وعُمان وتونس والجمهورية العربية السورية. وتتعلق أكبر المقترحات بفرص العمل اللائق للشباب والاستثمار كثيف اليد العاملة في بناء القدرات والبرامج الرائدة، والأشغال العامة كثيفة العمالة، وتشجيع الحوار الاجتماعي الشامل والمنصف بغية بناء توافق للآراء في الدول العربية إلى جانب تقوية منظمات العمال.